

تحليل إقتصادي للتجارة الخارجية السمكية المصرية

د/ محمد السيد السيد حسين لابي

أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد - كلية الزراعة - جامعة المنيا

مقدمة :

يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، إذ أن الصادرات تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في زيادة الدخل القومي بالإضافة إلى أنها تساهم في خلق الظروف الملائمة لإحداث نمو متوازن في عملية التنمية^(١).

وتعد الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك من أكثر السلع الغذائية تداولاً في التجارة ، حيث يدخل في التجارة الدولية أكثر من ثلث إنتاجها ، ومن السمات الخاصة للتجارة بالأسماك التنوع الواسع لأنماط المنتجات وأسواقها^(٢).

وتعتبر مصر دولة مستوردة للأسماك منذ الستينات من القرن العشرين بعد أن كانت دولة مصدرة له حيث تتزايد سنة بعد الأخرى مما يشكل عبئاً علي ميزان المدفوعات الأمر الذي يمثل خطورة علي الاقتصاد القومي المصري، وبالرغم من تعدد وتباين المصايد المصرية واتسام الناتج السمكي البحري المصري بالتنوع بأفخر وأجود الأسماك والتي تتمتع بإقبال متزايد عليها بالأسواق العالمية إلا أن الصادرات السمكية المصرية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة بالنسبة للصادرات الزراعية^(٣)، ورغم ضآلة الصادرات السمكية المصرية بالنسبة إلي الواردات السمكية إلا أن أهمية دراستها هنا ترجع إلى التوقعات التي تشير إلى إمكانية تنميتها إذا ما لاقت مزيداً من الاهتمام .

مشكلة البحث :

بالرغم من ضخامة حجم الموارد الاقتصادية السمكية المصرية وما تغله من إنتاج سمكي ، إلا أنه يوجد عجز في الميزان التجاري السمكي المصري ، وذلك لارتفاع قيمة الواردات السمكية المصرية وانخفاض قيمة صادراتها ، مما يشكل عبئاً علي ميزان المدفوعات ، الأمر الذي يؤثر سلباً علي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في مصر .

هدف البحث :

يهدف البحث الي : (١) التعرف علي الوضع الراهن للتجارة الخارجية السمكية المصرية . (٢) تقدير الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية السمكية المصرية ، باستخدام معياري الميزان التجاري السمكي ، ومعدلات التبادل الدولية . (٣) وضع رؤية استراتيجية لتقليل العجز في الميزان التجاري السمكي المصري .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

اعتمد البحث بصفة أساسية على نوعين من أساليب التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي وقد تم استخدامهما في قياس الاتجاهات العامة للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ومعدلات نموها خلال فترة الدراسة، وذلك بتحليل السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، مستعيناً ببعض النماذج الاتجاهية التي يتضمنها البرنامج الإحصائي Spss 16 ، حيث اتخذت تلك النماذج الأشكال الرياضية الموضحة بالجدول (١) وقد أمكن الاختيار والمفاضلة بين تلك النماذج الرياضية المختلفة باستخدام الاختبارات الإحصائية (ت، ف)، وقيمة معامل التحديد (ر٢). كما اعتمد البحث علي البيانات المنشورة من مصادرها الثانوية في الاعداد المختلفة التي تصدر من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

النتائج البحثية :

اولا : الوضع الراهن للتجارة الخارجية السمكية المصرية :

لا شك أن أي دولة في العالم ، ترتبط مع بقية الدول بعلاقات اقتصادية تتمثل بصفة أساسية في الصادرات والواردات (٤).

جدول (١): الصورة العامة والمحولة للنماذج الرياضية المستخدمة في قياس اتجاه ومعدل تغير العلاقات بين متغيرات الدراسة و الواردة ببرنامج (spss 16) (٥):

مقدار التغير	الصورة المحولة للنموذج	الصورة العامة للنموذج	نوع النموذج
ب ^١	ص ^ا = ب. + ب ^١ س هـ	ص ^ا = ب. + ب ^١ س هـ	خطي (Linear)
ب ^١ (١/س هـ)	ص ^ا = ب. + ب ^١ لو س هـ	ص ^ا = ب. + ب ^١ لو س هـ	لوغاريتمي (logarithmic)
ب ^١ /س هـ	ص ^ا = ب. + ب ^١ / س هـ	ص ^ا = ب. + ب ^١ / س هـ	عكسي (Inverse)
ب ^١ + ب ^٢ س هـ	ص ^ا = ب. + ب ^١ س هـ + ب ^٢ س هـ	ص ^ا = ب. + ب ^١ س هـ + ب ^٢ س هـ	تربيعي (Quadratic)
ب ^١ + ب ^٢ س هـ + ب ^٣ س هـ	ص ^ا = ب. + ب ^١ س هـ + ب ^٢ س هـ + ب ^٣ س هـ	ص ^ا = ب. + ب ^١ س هـ + ب ^٢ س هـ + ب ^٣ س هـ	تكعيبي (Cubic)
ص لو ب ^١	ص ^ا = ب. لو ب ^١ + س هـ لو ب ^١	ص ^ا = ب. لو ب ^١ + س هـ لو ب ^١	مركب (Compound)
ب ^١ س هـ	ص ^ا = ب. لو ب ^١ + ب ^١ لو س هـ	ص ^ا = ب. لو ب ^١ + ب ^١ لو س هـ	قوى (Power)
ب ^١ (١/س هـ)	ص ^ا = ب. + ب ^١ / س هـ	ص ^ا = ب. + ب ^١ / س هـ	لوغاريتمي عكسي (S)
ب ^١ ص	ص ^ا = ب. + ب ^١ س هـ	ص ^ا = ب. + ب ^١ س هـ	نمو (Growth)
ب ^١ ص	ص ^ا = ب. لو ب ^١ + ب ^١ س هـ	ص ^ا = ب. لو ب ^١ + ب ^١ س هـ	أسي (Exponential)

حيث: ص^ا: القيمة التقديرية للمتغير التابع، س هـ: المتغير المستقل أو عامل الزمن مقاسا بالسنوات، هـ = ١، ٢، ٣، ٤، ...
هـ أساس اللوغاريتم الطبيعي ويساوي ٢,٧١٨٢٨، مقدار التغير = $\Delta \div \Delta$ س ، مقدار التغير النسبي = $[\Delta \div \Delta \text{ ص}]$
(س ÷ ص) x ١٠٠.

المصدر : عبد القادر محمد عبد القادر - طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات الحاسب الإلكتروني - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية ١٩٩٠.

١ - الواردات السمكية :

تعد الواردات السمكية احد متغيرات التجارة الخارجية المصرية ، والتي تهدف خطط التنمية الاقتصادية إلي الحد منها ، وهي تتمثل في بعض (١) الأسماك المملحة أو المجمدة أو المبردة (٢) الأسماك المحفوظة كالسردين والتونة والسالمون والرنجة (٣) القشريات كالجمبري (٤) البطارخ .. بالإضافة إلي بعض الأصناف الأخرى .

وفيما يلي عرضا تحليليا لتطور كلا من قيمة وكمية ومتوسط سعر طن الواردات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٥) :

(أ) تطور قيمة الواردات السمكية المصرية :

بدراسة تطور إجمالي قيمة الواردات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٥) ، يتبين من الجدول (٢) ، انه قد تراوح بين حد ادني بلغ حوالي ٣١٠,١٣ مليون جنية عام ١٩٩٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٧٥٣,٠ مليون جنية عام ٢٠١٥ ، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٩٦٣,٢ مليون جنية. كما يتضح من المعادلة (١) بالجدول (٣) ان إجمالي قيمة الواردات السمكية المصرية قد اخذ اتجاهها عاما متزايدا معنويا بلغ حوالي ١٥١,٩ مليون جنية ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي ٧,٧٤% من متوسط إجمالي قيمة الواردات السمكية المصرية البالغ حوالي ١٩٦٣,٢ مليون جنية خلال فترة الدراسة.

(ب) تطور كمية الواردات السمكية المصرية :

بدراسة تطور إجمالي كمية الواردات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٥) ، يتبين من الجدول (٢) ، انه قد تراوح بين حد ادني بلغ حوالي ١٣٧,٤ ألف طن عام ٢٠٠٨، وحد أقصى بلغ حوالي

٣٥٤,٦ الف طن عام ٢٠١٤ ، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٢٧,٠ الف طن . كما يتضح من المعادلة (٢) الواردة بالجدول (٣) ان اجمالي كمية الواردات السمكية المصرية قد اخذ اتجاهها عاما متزايدا معنويا بلغ حوالي ٦,٧٥٦ الف طن ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي ٢,٩٨% من متوسط إجمالي كمية الواردات السمكية المصرية البالغ حوالي ٢٢٧,٠ الف طن خلال فترة الدراسة .

(ج) تطور متوسط سعر طن الواردات السمكية المصرية :-

بدراسة تطور متوسط سعر طن الواردات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥) ، يتبين من الجدول (٢)، انه قد تراوح بين حد ادني بلغ حوالي ١,٨ الف جنية/ طن عام ١٩٩٨، وحد أقصى بلغ حوالي ١٩,٤ الف جنية/ طن عام ٢٠١٥، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٨,١ الف جنية/ طن . كما يتضح من المعادلة (٣) بالجدول (٣) ، ان متوسط سعر طن الواردات السمكية المصرية قد اخذ اتجاهها عاما متزايدا معنويا بلغ حوالي ١,٢١ الف جنية ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي ١٥,٠% من المتوسط السنوي لسعر طن الواردات السمكية المصرية البالغ حوالي ٨,١ الف جنية خلال فترة الدراسة .

جدول (٢) : تطور إجمالي قيمة وكمية ومتوسط سعر طن الواردات السمكية في جمهورية مصر العربية

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)

السنوات	قيمة الواردات السمكية (مليون جنية)	الرقم القياسي	كمية الواردات السمكية (الف طن)	الرقم القياسي	متوسط سعر طن الواردات السمكية (الف جنية)	الرقم القياسي
١٩٩٧	٣٢٧,٤	١٦,٦٨	١٥٥,٨	٦٨,٦١	٢,١	٢٦,١٢
١٩٩٨	٣١٠,١	١٥,٨٠	١٧٦,٣	٧٧,٦٦	١,٨	٢١,٨٦
١٩٩٩	٤٢٨,٤	٢١,٨٢	٢٠٨,٤	٩١,٧٨	٢,١	٢٥,٥٥
٢٠٠٠	٤٧٦,٤	٢٤,٢٧	٢١٣,٦	٩٤,١	٢,٢	٢٧,٧١
٢٠٠١	٥٣٣,٩	٢٧,٢٠	٢٦١,٤	١١٥,٢	٢,٠٢	٢٥,٣٨
٢٠٠٢	٤٢٤,٠	٢١,٦٠	١٥٤,٤	٦٨,٠١	٢,٨	٣٤,١٢
٢٠٠٣	٥٤٣,٦	٢٧,٦٩	١٦٣,٠	٧١,٨	٣,٣	٤١,٤٣
٢٠٠٤	٧٧٠,٨	٣٩,٢٦	٢٢٥,٨	٩٩,٤٤	٣,٤	٤٢,٤٢
٢٠٠٥	٨٩٤,٢	٤٥,٥٥	٢٢٥,٩	٩٩,٥	٤,٠	٤٩,١٩
٢٠٠٦	٩٣٣,٣	٤٧,٥٥	٢٥٠,٩	١١٠,٥	٣,٧	٤٦,٢٣
٢٠٠٧	١٢٢١,٩	٦٢,٣٤	٢٥٨,٩	١١٤,١	٤,٧	٥٨,٦٤
٢٠٠٨	١٩٩٢,٤	١٠١,٥	١٣٧,٤	٦٠,٥٢	١٤,٥	١٨٠,٧
٢٠٠٩	٢٥٩٤,٤	١٣٢,١	١٦٧,٦	٧٣,٨٣	١٥,٣	١٩٢,٣
٢٠١٠	٢٧٨٠,٦	١٤١,٦	٢٦٠,٦	١١٤,٨	١٠,٧	١٣٢,٦
٢٠١١	٣١٠٦,١	١٥٨,٢	١٨٢,٢	٨٠,٢٧	١٧,١	٢١١,٨
٢٠١٢	٤٧٨٠,٦	٢٤٣,٥	٣٤٠,٢	١٤٩,٩	١٤,١	١٧٤,٦
٢٠١٣	٤٠٧٦,٠	٢٠٧,٦	٢٨٠,٣	١٢٣,٥	١٤,٥	١٨٠,٧
٢٠١٤	٥٣٥٤,٤	٢٧٢,٧	٣٥٤,٦	١٥٦,٢	١٥,١	١٨٧,٦
٢٠١٥	٥٧٥٣,٠	٢٩٣,٠	٢٩٦,١	١٣٠,٤	١٩,٤	٢٤١,٥
المتوسط	١٩٦٣,٢	١٠٠	٢٢٧,٠	١٠٠	٨,١	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من :

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - إحصاءات الإنتاج السمكي في جمهورية مصر العربية - أعداد مختلفة .

٢- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - كتاب الإحصاءات السمكية السنوي - اعداد مختلفة .

٢- الصادرات السمكية :

أصبح التصدير خياراً استراتيجياً للنمو والتنمية في كافة دول العالم حيث أن نمو الصادرات يؤدي إلي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي ورفع مستوى المعيشة للمواطنين ، وفي الوقت الذي تعتبر الاسماك السلعة الوحيدة التي يحقق الوطن العربي فائضا تصديرياً في انتاجها تصدر مصر كميات ضئيلة من الاسماك مما يؤكد تزايد الاعتماد علي الخارج في الاستيراد ونقص كفاءة القطاع السمكي علي الرغم من اهميته

كمصدر للعمالات الاجنبية والدخل القومي . و تعد الصادرات السمكية احد متغيرات التجارة الخارجية المصرية ، والتي تهدف خطط التنمية الاقتصادية إلي زيادتها ، وهي تتمثل في بعض (١) الأسماك الطازجة أو المملحة أو المجمدة (٢) الأسماك أو القشريات المحفوظة والمدخنة كالسلمون و السردين والرنجة والجمبري المبرد أو المجمد أو المسلوق (٣) البطارخ .. بالإضافة إلي بعض الأصناف الأخرى

جدول (٣): معادلات الاتجاه العام لتطور إجمالي قيمة وكمية ومتوسط سعر طن الواردات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)

رقم المعادلة	متغير الدراسة	وحدة القياس	نوع النموذج	معالم النموذج		معامل التحديد r^2	قيمة ف	مقدار التغير السنوي %
				ب ٠	ب ١			
١	إجمالي قيمة الواردات السمكية المصرية	مليون جنية	مركب	٢٠٨,١٢٥ ** (١٠,٧٥)	١,١٩٥ ** (١٢٢,٥)	٠,٩٦٥	** ٤٧٥,٣	٧,٧٤
٢	إجمالي كمية الواردات السمكية المصرية	الف طن	خطي	١٥٩,٤٥٤ ** (٦,٤٤)	٦,٧٥٦ ** (٣,١١١)	٠,٣٦٣	** ٩,٦٧٩	٢,٩٨
٣	متوسط سعر الطن من الواردات السمكية المصرية	الف جنية/طن	اسي	١,٢٥٣ ** (٧,٠١٣)	٠,١٥٠ ** (١٢,٠٢)	٠,٨٩٥	** ١٤٤,٤	١٥,٠

حيث : ** : معنوي عند المستوى الاحتمالي ١% ،

(٠.٠٠) : الأرقام بين القوسين وتحت المعاملات تشير إلى قيمة ت المحسوبة.

المصدر : جمعت و حسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بالجدول (٢) بالدراسة.

وفيما يلي عرضا تحليليا لتطور كلا من قيمة وكمية ومتوسط سعر طن الصادرات السمكية المصرية

خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٥) :-

(أ) تطور قيمة الصادرات السمكية المصرية :-

بدراسة تطور إجمالي قيمة الصادرات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٥) ، يتبين من

الجدول (٤) ، انه قد تراوح بين حد ادني بلغ حوالي ٣,٠ مليون جنية عام ١٩٩٨ ، وحد أقصى بلغ حوالي

٢٣٩,٧ مليون جنية عام ٢٠١٤ ، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٦٦,٩ مليون جنية. كما يتضح من المعادلة (١)

بالجدول (٥) ان إجمالي قيمة الصادرات السمكية المصرية قد اخذ اتجاها عاما متزايدا معنويا بلغ حوالي

١٦,٥٢ مليون جنية ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي ٢٤,٧% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات السمكية

المصرية البالغ حوالي ٦٦,٩ مليون جنية خلال فترة الدراسة .

(ب) تطور كمية الصادرات السمكية المصرية :-

بدراسة تطور إجمالي كمية الصادرات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٥) ، يتبين من

الجدول (٤) ، انه قد تراوح بين حد ادني بلغ حوالي ٠,٥ الف طن عام ١٩٩٨ ، وحد أقصى بلغ حوالي

٣٠,٧ الف طن عام ٢٠١٤ ، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٧,٧ الف طن . كما يتضح من المعادلة (٢)

بالجدول (٥) ان إجمالي كمية الصادرات السمكية المصرية قد اخذ اتجاها عاما متزايدا معنويا بلغ حوالي

١,٤٨ الف طن ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي ١٩,٢% من متوسط إجمالي كمية الصادرات السمكية

المصرية البالغ حوالي ٧,٧ الف طن خلال فترة الدراسة .

(ج) تطور متوسط سعر طن الصادرات السمكية المصرية :-

بدراسة تطور متوسط سعر طن الصادرات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٥) ، يتبين

من الجدول (٤) ، انه قد تراوح بين حد ادني بلغ حوالي ٤,٠ الف جنية / طن عام ٢٠٠٢ ، وحد أقصى بلغ

حوالي ١٥,٥ الف جنية/ طن عام ٢٠٠٩ ، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٧,٢٤ الف جنية/ طن . كما يتضح من

المعادلة (٣) بالجدول (٥) ، ان متوسط سعر طن الصادرات السمكية المصرية قد اخذ اتجاها عاما متزايدا

معنويا بلغ حوالي ٠,١٧١ الف جنية ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي ٢,٣٧% من المتوسط السنوي لسعر طن الصادرات السمكية المصرية البالغ حوالي ٧,٢٤ الف جنية خلال فترة الدراسة .

جدول (٤) : تطور إجمالي قيمة وكمية ومتوسط سعر طن الصادرات السمكية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)

السنوات	قيمة الصادرات السمكية (مليون جنية)	الرقم القياسي	كمية الصادرات السمكية (الف طن)	الرقم القياسي	متوسط سعر طن الصادرات السمكية (الف جنية)	الرقم القياسي
١٩٩٧	٩,٣	١٣,٨٩	١,٩	٢٤,٩٢	٤,٨	٦٦,٨٣
١٩٩٨	٣,٠	٤,٤٥	٠,٥	٦,٧٨	٥,٧	٧٨,٦٨
١٩٩٩	٤,٨	٧,٢٣	٠,٨	١٠,٣٩	٦,٠	٨٣,٤٢
٢٠٠٠	٤,٢	٦,٢١	١,٠	١٢,٤١	٤,٤	٦٠,٠١
٢٠٠١	٥,١	٧,٦٤	١,٢	١٥,٨٧	٤,٢	٥٧,٦٩
٢٠٠٢	١٠,١	١٥,١٤	٢,٦	٣٣,١٧	٤,٠	٥٤,٧٣
٢٠٠٣	١٨,٢	٢٧,٢١	٣,١	٤٠,٦٠	٥,٨	٨٠,٣٤
٢٠٠٤	٢٠,٦	٣٠,٧٤	٥,٠	٦٥,٣٨	٤,١	٥٦,٣٦
٢٠٠٥	٢٥,٣	٣٧,٧٥	٥,٥	٧١,٠١	٤,٦	٦٣,٧٢
٢٠٠٦	١٩,٩	٢٩,٦٧	٤,٣	٥٦,٢٦	٤,٦	٦٣,٢٢
٢٠٠٧	٢٥,٤	٣٧,٨٧	٤,٤	٥٧,٢٧	٥,٧	٧٥,٢٥
٢٠٠٨	٥٧,٩	٨٦,٤٥	٦,٧	٨٧,٣٧	٨,٦	١١٨,٦
٢٠٠٩	٧٧,٣	١١٥,٤	٥,٠	٦٤,٦١	١٥,٥	٢١٤,١
٢٠١٠	٨٦,١	١٢٨,٦	١٣,٥	١٧٤,٨	٦,٤	٨٨,٢٠
٢٠١١	١٤٠,١	٢٠٩,٣	٩,٥	١٢٣,١	١٤,٨	٢٠٣,٨
٢٠١٢	١١٢,٧	١٦٨,٣	١٢,٠	١٥٤,٩	٩,٤	١٣٠,٢
٢٠١٣	١٧٦,٤	٢٦٣,٥	١٩,١	٢٤٧,٤	٩,٢	١٢٧,٦
٢٠١٤	٢٣٩,٧	٣٥٨,٠	٣٠,٧	٣٩٨,٣	٧,٨٠	١٠٧,٧
٢٠١٥	٢٣٦,١	٣٥٢,٦	١٩,٧	٢٥٥,٤	١٢,٠	١٦٥,٥
المتوسط	٦٦,٩	١٠٠	٧,٧	١٠٠	٧,٢٤	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من :

- ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - إحصاءات الإنتاج السمكي في جمهورية مصر العربية - أعداد مختلفة .
- ٢- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - كتاب الإحصاءات السمكية السنوي - اعداد مختلفة .

جدول (٥) : معادلات الاتجاه العام لتطور إجمالي قيمة وكمية ومتوسط سعر طن الصادرات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)

رقم المعادلة	متغير الدراسة	وحدة القياس	نوع النموذج	معالم النموذج		معامل التحديد R	قيمة ف	مقدار التغير السنوي %
				ب	٠ ب			
١	إجمالي قيمة الصادرات السمكية المصرية	مليون جنية	نمو	٠,٩١٦ **(٥,٠٩)	٠,٢٤٧ **(١٥,٦٥)	٠,٩٣٥	**٢٤٤,٩	٢٤,٧
٢	إجمالي كمية الصادرات السمكية المصرية	الف طن	اسي	٠,٦٥٦ **(٥,٢٢٤)	٠,١٩٢ **(١١,٤٤)	٠,٨٨٥	**١٣٠,٩	١٩,٢
٣	متوسط سعر الطن من الصادرات السمكية المصرية	الف جنية/طن	مركب	٣,٨٠٩ **(٦,٦٩)	١,٠٥٦ **(٧٦,٢٧)	٠,٥٠٦	**١٧,٣٩	٢,٣٧

حيث ** معنوي عند المستوى الاحتمالي ١% ، (٠.٠٠):الأرقام بين القوسين وتحت المعاملات تشير إلى قيمة ت المحسوبة.

المصدر : جمعت وحسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بالجدول (٢) بالدراسة.

ثانيا: الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية السمكية المصرية .:

تعكس التجارة الخارجية السمكية، علاقة الصادرات السمكية بالواردات السمكية بمتغيراتها الكمية والسعرية والقيمية، والتي يمكن قياس كفاءتها الاقتصادية عن طريق نوعين من المعايير، يتمثل أولهما في الميزان التجاري كما يتمثل ثانيهما في معدلات التبادل الدولية.

١- الميزان التجاري السمكي :

يطلق اصطلاح الميزان التجاري السمكي، من الناحية الكمية، على الفرق بين كميتي الصادرات والواردات السمكية كما يطلق عليه من الناحية القيمية على الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات السمكية وذلك لمقتصد معين خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.. ويعكس ذلك الفرق طبيعة العلاقة الاقتصادية بين طرفيه الممثلين لصافي التجارة الخارجية السمكية بموافقة لصالح الدولة حيث الفائض وبغير موافقة لصالح الدولة حيث العجز^(٦).

وبدراسة تطور الميزان التجاري السمكي الكمي للمقتصد المصري خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)، كما يتضح من جدول (٦)، ان كمية عجز الميزان التجاري السمكي المصري، قد تراوح بين حد ادني بلغ حوالي ١٣٠,٧ الف طن عام ٢٠٠٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٢٨,٣ الف طن عام ٢٠١٢، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢١٩,٣ الف طن سنوياً، وذلك يعني تدهور الميزان التجاري السمكي الكمي خلال فترة الدراسة وبدراسة تطور الميزان التجاري السمكي القيمي للمقتصد المصري خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)، كما يتضح من جدول (٦)، ان قيمة عجز الميزان التجاري السمكي المصري، قد تراوح بين حد ادني بلغ حوالي ٣٠٧,٢ مليون جنية عام ١٩٩٨، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٥١٦,٩ مليون جنية عام ٢٠١٥، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٨٩٦,٣ مليون جنية سنوياً، وذلك يعني تدهور الميزان التجاري السمكي القيمي، حيث تضاعفت قيمة العجز اكثر من ثمانية عشر مرة خلال فترة الدراسة.

٢- معدلات التبادل الدولية:

يقصد بمعدل التبادل الدولي لدولة ما، هو "عدد الوحدات من السلعة المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل وحدة واحدة تصدرها الى العالم الخارجي"^(٧) وتوضح هذه المعدلات مدى التحسن في شروط التجارة الخارجية والتي تتغير في المدى القصير وفقاً للتغير في الطلب والتغيرات في السياسة التجارية الخارجية، والتغيرات في أسعار الصرف، اما التغيرات في المدى الطويل فقد تعزى الى التغيرات الهيكلية في العرض والطلب المرتبطة بالنمو الاقتصادي^(٨).

وسنعرض فيما يلي تحليلاً اقتصادياً لمعدلات التبادل الدولية الاجمالية والصافية والدخلية خلال فترة

الدراسة: —

أ — معدل التبادل الدولي الإجمالي:

يقصد بمعدل التبادل الدولي الإجمالي، او ما يعرف بشرط التجارة الاجمالية توضيح العلاقة بين التغيرات في كمية الصادرات والواردات من عام لآخر، ويمكن الحصول عليه عن طريق : قسمة الرقم القياسي لكمية الصادرات على الرقم القياسي لكمية الواردات مضروباً في مائة^(٨)، ويمثل الانخفاض في شروط التجارة الاجمالية خلال فترة معينة، تحسناً في شروط التجارة، حيث يعني انه مقابل حجم معين من الصادرات أمكن الحصول على حجم أكبر من الواردات عن ذي قبل^(٩).

وبدراسة تطور معدلات التبادل الدولية الاجمالية بالمقتصد السمكي المصري خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)، كما يتضح من جدول (٦)، ان هناك تحسناً في شروط التجارة الخارجية السمكية المصرية خلال فترة الدراسة، اذ بلغ متوسط معدل التبادل الدولي الإجمالي حوالي ٩٠,٥%، وذلك يعني مبادلة حجم معين من الصادرات السمكية بحجم اكبر من الواردات السمكية، وقد امكن تقسيم فترة الدراسة وفقاً لذلك المعدل الي فترتين اساسيتين هما : الفترة الاولى من (١٩٩٧-٢٠٠٩) اذ تحسنت شروط التجارة خلالها، فبلغ متوسط معدل التبادل الدولي الاجمالي لها حوالي ٥٠,٦٨%، والفترة الثانية من (٢٠١٠-٢٠١٥)، حيث تدهورت شروط التجارة خلالها، فبلغ متوسط معدل التبادل الدولي الاجمالي لها حوالي ١٧٦,٧٣%.

ب - معدل التبادل الدولي الصافي :-

يقصد بمعدل التبادل الدولي الصافي، او ما يعرف بشروط التجارة الصافية، توضيح العلاقة النسبية لأسعار الصادرات والواردات من عام لأخر، ويمكن حساب ذلك المعدل عن طريق قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات.. مضروباً في مائه^(١٠)، ويدل الارتفاع في هذه النسبة خلال فترة زمنية معينة على تحسن شروط التجارة الصافية حيث يعني انه يمكن مبادلة حجم معين من الصادرات بحجم أكبر من الواردات عن ذي قبل^(١١).

وبدراسة تطور معدلات التبادل الدولية الصافية بالمقصد السمكي المصري خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥) كما يتضح من جدول (٦) ، ان هناك تحسناً في شروط التجارة الخارجية السمكية المصرية ، حيث بلغ متوسط معدل التبادل الدولي الصافي خلال فترة الدراسة حوالي ١٥٢,٠ وارتفاع ذلك المعدل يعني مبادلة حجم معين من الصادرات السمكية بحجم أكبر من الواردات السمكية خلال فترة الدراسة.. وقد أمكن تقسيم فترة الدراسة وفقاً لذلك المعدل الى فترتين أساسيتين هما : الفترة الاولى من (١٩٩٧-٢٠٠٩) اذ تحسنت شروط التجارة خلالها ، فبلغ متوسط معدل التبادل الدولي الصافي لها حوالي ١٨٨,٦٢% أي في صالح المقصد السمكي المصري ، والفترة الثانية من (٢٠١٠-٢٠١٥) ، حيث تدهورت شروط التجارة خلالها ، فبلغ متوسط معدل التبادل الدولي الصافي لها حوالي ٧٢,٣٣% أي في غير صالح المقصد السمكي المصري .

ج - معدل التبادل الدولي الدخلي :-

يقصد بمعدل التبادل الدولي الدخلي او المقدر على الاستيراد او ما يعرف بشروط التجارة الدخلية هو مقدر دولة ما على الاستيراد مبنية على الصادرات فقط .. ويمكن حساب ذلك المعدل عن طريق : قسمة الرقم القياسي لقيمة الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات مضروباً في مائه . والنسبة بالفعل هي شروط التجارة الصافية مضروباً في الرقم القياسي لكمية الصادرات والارتفاع في شروط التجارة الدخلية يعني إمكانية حصول الدولة على حجم أكبر من الواردات من بيع صادراتها في سنة معينة بالنسبة لسنة او فترة الأساس ، أي الزيادة في المقدر على الاستيراد^(١٢).

وبدراسة تطور معدلات التبادل الدولية الدخلية بالمقصد السمكي المصري خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥) ، كما يتضح من جدول (٦) ، ان هناك تدهوراً في شروط التجارة الخارجية السمكية المصرية الدخلية او نقص في المقدر على الاستيراد ، اذ بلغ متوسط معدل التبادل الدولي الدخلي خلال فترة الدراسة حوالي ٧٥,٠٢% ، ذلك يعني ان المقصد السمكي المصري يمكنه الحصول على حجم أقل من الواردات السمكية من بيع صادراته في خلال فترة الدراسة .. وقد أمكن تقسيم فترة الدراسة وفقاً لذلك المعدل الى فترتين أساسيتين هما : الفترة الاولى من (١٩٩٧-٢٠١٢) حيث شهدت تلك الفترة تدهوراً في شروط التجارة الدخلية فبلغ متوسط معدل التبادل الدولي الدخلي لها حوالي ٥٨,٩٤% مما يعني النقص في المقدر على الاستيراد، والفترة الثانية من (٢٠١٣-٢٠١٥) ، حيث شهدت تلك الفترة تحسناً في شروط التجارة الدخلية ، فبلغ متوسط معدل التبادل الدولي الدخلي لها حوالي ١٦١,٠%، مما يدل على الزيادة في مقدر المقصد السمكي المصري على الاستيراد خلال تلك الفترة .

يتضح من العرض السابق ما يلي : (١) التزايد السنوي لكمية عجز الميزان التجاري السمكي ، والتي امكن الاعتماد عليها في سد الفجوة الغذائية السمكية المتفاقمة بالمقصد المصري خلال فترة الدراسة ،ومن ثم التزايد السنوي لقيمة عجز الميزان التجاري السمكي ، مما يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات بالمقصد المصري ، و (٢) بلغ المتوسط السنوي لكمية عجز الميزان التجاري السمكي المصري حوالي

٢١٩,٣ الف طن ، كما بلغ المتوسط السنوي لقيمة عجز الميزان التجاري السمكي حوالي ١٨٩٦,٣ مليون جنية خلال فترة الدراسة و (٣) تحسنت شروط التجارة الخارجية السمكية المصرية الاجمالية والصادية اذ بلغت حوالي ٩٠,٥ % ، ١٥٢,٠ % على الترتيب ، بينما تدهورت شروط التجارة الخارجية السمكية المصرية الدخلية اذ بلغت حوالي ٧٥,٠٢ % مما يعني النقص في المقدرة علي الاستيراد وذلك خلال فترة الدراسة (١٩٩٧-٢٠١٥) .

جدول (٦) : تطور الميزان التجاري السمكي (الكمي و القيمي) ومعدلات التبادل الدولية (الاجمالي والصادي و الدخلية) في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)

السنوات	معدلات التبادل الدولية			الميزان التجاري السمكي*	
	الدخلي (%)	الصادي (%)	الاجمالي (%)	القيمي (مليون جنية)	الكمي (ألف طن)
١٩٩٧	٥٣,١٩	٢٥٥,٨	٣٦,٣٣	٣١٨,١	١٥٣,٨
١٩٩٨	٢٠,٣٧	٣٦٠,٠	٨,٧٣٣	٣٠٧,٢	١٧٥,٨
١٩٩٩	٢٨,٢٩	٣٢٦,٥	١١,٣٢	٤٢٣,٦	٢٠٧,٦
٢٠٠٠	٢٢,٤٢	٢١٦,٦	١٣,١٩	٤٧٢,٣	٢١٢,٧
٢٠٠١	٣٠,١	٢٢٧,٣	١٣,٧٨	٥٢٨,٨	٢٦٠,٢
٢٠٠٢	٤٤,٣٨	١٦٠,٤	٤٨,٧٧	٤١٣,٨	١٥١,٨
٢٠٠٣	٦٥,٦٧	١٩٣,٩	٥٦,٥٤	٥٢٥,٤	١٥٩,٩
٢٠٠٤	٧٢,٤٧	١٣٢,٩	٦٥,٧٤	٧٥٠,٢	٢٢٠,٧
٢٠٠٥	٧٦,٧٤	١٢٩,٥	٧١,٣٧	٨٦٨,٩	٢٢٠,٤
٢٠٠٦	٦٤,١٩	١٣٦,٨	٥٠,٩	٩١٣,٦	٢٤٦,٦
٢٠٠٧	٦٤,٥٨	١٣٥,٢	٥٠,٢٢	١١٩٦,٥	٢٥٤,٥
٢٠٠٨	٤٧,٩٨	٦٥,٨٢	١٤٤,٤	١٩٣٤,٥	١٣٠,٧
٢٠٠٩	٦٠,٠١	١١١,٣	٨٧,٥٢	٢٥١٧,١	١٦٢,٦
٢٠١٠	٩٧,٠	٦٦,٥٢	١٥٢,٣	٢٦٩٤,٥	٢٤٧,١
٢٠١١	٩٨,٨٢	٩٦,٢٢	١٥٣,٤	٢٩٦٦,٠	١٧٢,٧
٢٠١٢	٩٦,٤	٧٤,٦	١٠٣,٤	٤٦٦٧,٩	٣٢٨,٣
٢٠١٣	١٤٥,٨	٧٠,٦٥	٢٠٠,٤	٣٨٩٩,٦	٢٦١,٣
٢٠١٤	١٩٠,٨	٥٧,٤٢	٢٥٥,٠	٥١١٤,٨	٣٢٣,٩
٢٠١٥	١٤٦,٠	٦٨,٥٣	١٩٥,٩	٥٥١٦,٩	٢٧٦,٤
المتوسط	٧٥,٠٢	١٥٢,٠٠	٩٠,٥	١٨٩٦,٣	٢١٩,٣

*قيم الميزان التجاري السمكي الكمي والقيمي سالبة الإشارة

المصدر : جمعت وحسبت من الجدولين (٢) ، (٤) بالدراسة

ثالثاً: رؤية استراتيجية لخفض العجز في الميزان التجاري السمكي المصري:

لخفض العجز في الميزان التجاري السمكي المصري، ومن ثم تحسين شروط التجارة الخارجية السمكية المصرية ، نرى ضرورة الوقوف على محورين أساسيين يشكلان تلك الإستراتيجية وهما:

أ- اسباب زيادة العجز في الميزان التجاري السمكي المصري:

يرجع تفاقم العجز في الميزان التجاري السمكي المصري إلى :

١- زيادة الاستيراد من المنتجات السمكية.

٢- عدم قدرة الإنتاج المحلي من الأسماك على تغطية الاحتياجات المحلية منه.

٣- زيادة متوسط استهلاك الفرد من الأسماك سنوياً ، مما يرفع احتياجات السكان من كميات الأسماك المنتجة محلياً، خاصة في ظل ارتفاع أسعار السلع المنافسة للأسماك مثل أسعار الدواجن واللحوم الحمراء. وبالتالي هناك تحديان الأول زيادة عدد السكان والثاني زيادة متوسط استهلاك الفرد من الأسماك مما يلزم زيادة الإنتاج من ناحية وزيادة المنتجات السمكية من ناحية اخرى .

٤- يعد السوق الأوروبي السوق الرئيسي للواردات المصرية من المنتجات السمكية، وذلك نتيجة الاتفاقيات التي أبرمت بين مصر والاتحاد الأوروبي والتي تخفض الجمارك على واردات مصر من أوروبا على المنتجات السمكية في حين لا يقابلها تحسين وضع الصادرات المصرية من الأسماك في هذه الاتفاقية.

٥- انخفاض وتضاؤل معدل تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات السمكية المصرية، بسبب زيادة الطلب المحلي على الأسماك وانخفاض مواكبة الإنتاج المحلي لتغطيته.

٦- قرار الاتحاد الأوروبي بحظر استيراد بعض أنواع الأسماك المصرية الموجود في المياه العذبة «لأنها تعيش في مياه ملوثة بمياه الصرف الصحي والزراعي مما أدى لتلوث لحومها». وذلك لأن المادة ٨٤ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣، تمنع استخدام مياه الري في الاستزراع السمكي، ليصبح البديل هو استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي الملوثة والمخلوط بالمبيدات والأسمدة، بالإضافة الي استخدام الثلج المصنع من النشادر «الأمونيا»، في حفظ ونقل وتداول الأسماك؛ مما يؤدي إلى الإصابة بالفشل الكلوي، واستخدام طاوولات خشبية بدلاً من الطاوولات البلاستيكية الصحية لنقل الأسماك إلى المراكب، والتي بمجرد رؤية المستوردين الأجانب لها، فإنهم يمتنعون عن استيراد الأسماك. الأمر الذي يحد من عملية التصدير للخارج.

ب- سبل ووسائل لتقليل العجز في الميزان التجاري السمكي المصري :

أما السبل والوسائل التي تحد من العجز في الميزان التجاري السمكي المصري منها :

١- زيادة الإنتاج المحلي من الأسماك خاصة ان مصر تمتلك المصادر الطبيعية الممتدة والقادرة على زيادة الإنتاج السمكي منها مثل البحيرات والبحار ونهر النيل وغيرها، علاوة على البحث عن مصادر إنتاج أخرى ذو كفاءة إنتاجية كبيرة مثل مشاريع الإنتاج السمكي بجوار قناة السويس الجديدة وغيرها من المشاريع المستهدفة اقامتها في السنوات الأخيرة.

٢- إقامة مشروعات تصنيع الأسماك من خلال صندوق التكافل الاجتماعي، حيث تعتبر مشروعات لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة، او تدريب عال، إضافة الى انه سيساهم في تشغيل الأيدي العاملة من ناحية والنهوض بالتنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر من ناحية اخرى، تقوم هذه المشروعات على تصنيع الأسماك والمنتجات السمكية خاصة التمليح، والتعليب، والتجميد والشرائح السمكية وغيرها والتي يطلبها السوق المحلي ويتم استيرادها من الخارج، مما يعمل على تقليل العجز في الميزان التجاري لهذه المنتجات.

٣- التحول الى طرق الإنتاج السمكية ذات القيمة المضافة العالية مثل الأسماك الطازجة والمجمدة والمدخنة والمعلبة من اجل تسويقها بدلاً من استيرادها والاستفادة من تمليح الأسماك وصناعة الشرائح السمكية (الفيلية) وذلك بتوفير الدولة المعدات اللازمة لتجهيز الأسماك وفقاً للنظام التجاري المطلوب، ومواكبة أسلوب التغيير في التجارة العالمية السمكية، حيث أصبح حوالي ٤٠,١ % من الإنتاج كالأسمك الطازجة والمبردة، وحوالي ٤٥,٩ % من الإنتاج العالمي للأسماك في صورة اسماك مجمدة، وان حوالي ١٤,٠ % من إجمالي الإنتاج العالمي من الأسماك في صورة اسماك محفوظة^(١٣)

٤- لابد من توفير التطورات التكنولوجية وتحسين اللوجستيات الخاصة بالتوزيع والعرض مثل الخزانات والحاويات المصنعة وشاحنات ومركبات نقل مخصصة لإمكانية تسويق الأسماك خارجياً، حيث أصبح تسويق الأسماك الحية الامر الصعب ولا يحقق قيمة مضافة كبيرة بالمقارنة بغيرها من المنتجات السمكية، وان هناك ابتكارات جديدة في مجالات التبريد وصنع الثلج والنقل والتوزيع، حيث تبين ان ثلثي الكميات السمكية المستهلكة في أوروبا وأمريكا الشمالية مجمدة او معلبة لذا لابد من مواكبة ذلك التغييرات في اذواق المستهلك وطلبات الطلب الخارجي واحتياجاته^(١٤).

٥- تقديم الدعم الفني لمنتجي ومسوقي الاسماك وتطبيق قانون الصيد لتشجيع ورفع مستوى العاملين في مجال الصيد، لتحسين طرق الصيد من ناحية ورفع كفاءته، وتحسين مستوى معيشة العاملين بمجتمع الصيد من ناحية أخرى.

٦- استغلال المحارات التي لا يوجد عليها إقبال كبير في مصر، بينما نجحت دول أوروبية في أن تدخلها من النمط الغذائي لشعوبها مثل فرنسا وإيطاليا، فهناك أنواع كثير من المحارات في مياهننا، ومن الممكن باستخدام تكنولوجيات بسيطة توفير إنتاج معقول منها للتصدير .

٧- تسويق سمكة البلطي المصرية التي انتشرت في ١٢٠ دولة في العالم ، نظراً لسرعة نموه وجودته العالية، فقد أصبح يطلق عليها السمكة الذهبية ملكة النيل نظراً للإقبال الكبير الذي تلقاه في دول العالم، و كذلك غيرها من اصناف الاسماك الفاخرة المطلوبة بالخارج^(١٥).

٨- محاولة إنتاج أسماك للتصدير التي تعتبر معركة حياة أو موت للاقتصاد المصري بجانب تغطية احتياجات السوق خاصة فنادق الدرجة الأولى من الأسماك الفاخرة.

الملخص :

تعتبر مصر دولة مستوردة للأسماك منذ الستينات من القرن العشرين بعد أن كانت دولة مصدرة له حيث تتزايد سنة بعد الأخرى مما يشكل عبئاً علي ميزان المدفوعات الأمر الذي يمثل خطورة علي الاقتصاد القومي المصري، وبالرغم من تعدد وتباين المصايد المصرية واتسام الناتج السمكي البحري المصري بالتنوع بأفخر وأجود الأسماك والتي تتمتع بإقبال متزايد عليها بالأسواق العالمية إلا أن الصادرات السمكية المصرية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة بالنسبة للصادرات الزراعية.

وتتلخص مشكلة الدراسة في انه بالرغم من ضخامة حجم الموارد الاقتصادية السمكية المصرية وما تغله من انتاج سمكي ، الا انه يوجد عجز في الميزان التجاري السمكي المصري ، وذلك لارتفاع قيمة الواردات السمكية المصرية وانخفاض قيمة صادراتها ، مما يشكل عبئاً علي ميزان المدفوعات ، الامر الذي يؤثر سلباً علي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في مصر . و يهدف البحث الي التعرف علي الوضع الراهن للتجارة الخارجية السمكية المصرية ، و تقدير الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية السمكية المصرية ، ووضع رؤية استراتيجية لتقليل العجز في الميزان التجاري السمكي المصري.

وبدراسة تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن من الواردات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)، تبين انها اخذت اتجاهاً عاماً متزايد بلغ حوالي ٦,٧٥٦ الف طن ، ١٥١,٩ مليون جنية ، ١,٢١، الف جنية علي الترتيب ،وبنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي ٢,٩٨% ، ٧,٧٤% ، ١٥,٠% من متوسط إجمالي كمية و قيمة ومتوسط سعر الطن من الواردات السمكية المصرية علي الترتيب البالغ حوالي ٢٢٧,٠ الف طن، ١٩٦٣,٢ مليون جنية، ٨,١ الف جنية علي الترتيب خلال فترة الدراسة

وبدراسة تطور كمية وقيمة ومتوسط سعر الطن من الصادرات السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥)، تبين انها اخذت اتجاهاً عاماً متزايد بلغ حوالي ١,٤٨ الف طن ، ١٦,٥٢ مليون جنية ، ٠,١٧١، الف جنية علي الترتيب ،وبنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي ١٩,٢% ، ٢٤,٧% ، ٢,٣٧% من متوسط إجمالي كمية و قيمة ومتوسط سعر الطن من الصادرات السمكية المصرية علي الترتيب البالغ حوالي ٧,٧ الف طن، ٦٦,٩ مليون جنية، ٧,٢٤ الف جنية علي الترتيب خلال فترة الدراسة.

وبدراسة الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية السمكية المصرية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٥) ، تبين ما يلي : (١) التزايد السنوي لكمية وقيمة عجز الميزان التجاري السمكي بالمقصد المصري خلال فترة الدراسة مما يشكل عبئاً ثقيلاً علي ميزان المدفوعات بالمقصد المصري، حيث بلغ المتوسط السنوي لكمية عجز الميزان التجاري السمكي المصري حوالي ٢١٩,٣ الف طن ، كما بلغ المتوسط السنوي لقيمة عجز

الميزان التجاري السمكي حوالي ١٨٩٦,٣ مليون جنية خلال فترة الدراسة. و (٢) تحسنت شروط التجارة الخارجية السمكية المصرية الاجمالية والصافية اذ بلغت حوالي ٩٠,٥% ، ١٥٢,٠% علي الترتيب ،بينما تدهورت شروط التجارة الخارجية السمكية المصرية الدخلية اذ بلغت حوالي ٧٥,٠٢% مما يعني النقص في المقدرة الداخلية علي الاستيراد خلال فترة الدراسة .

واختتمت الدراسة ببعض السبل والوسائل لتقليل قيمة العجز في الميزان التجاري السمكي المصري ومنها: زيادة الإنتاج المحلي من الأسماك ، وإقامة مشروعات تصنيع الأسماك من خلال صندوق التكافل الاجتماعي ، والتحول الى طرق الإنتاج السمكية ذات القيمة المضافة العالية مثل الأسماك الطازجة والمجمدة والمدخنة والمعلبة من اجل تسويقها بدلا من استيرادها .

المراجع :

- ١- صلاح علي صالح ، (دكتور)- دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية في التجارة الخارجية المصرية-مجلة أسبوط للعلوم الزراعية- المجلد ٢٢- العدد ٤ - ديسمبر ١٩٩١ .
- ٢- محمد صبحي ابراهيم - اقتصاديات انتاج وتسويق الاسماك في مصر - رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس - كلية الزراعة - قسم الاقتصاد الزراعي - ٢٠١٤ - ص ٣٢٦
- ٣- وائل أحمد عزت (دكتور) ، أمل كامل عيد (دكتور) ، رشا محمد أحمد (دكتور) - الموقف الحالي والتصور المستقبلي للأسماك في مصر - مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - ٢٠١٥ .
- ٤- علي لطفي (دكتور)- التخطيط الاقتصادي : دراسة نظرية وتطبيقية- المطبعة الكمالية- القاهرة - ١٩٧٤ - ص ٢٥٥
- ٥- راجع في ذلك :
- (أ) البرنامج الإحصائي : Spss ١٥
- (ب) عبد القادر محمد عبد القادر (دكتور)- طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات الحاسب الالكتروني- دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - ١٩٩٠ .
- (ج) مجدي الشوربجي- الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق- قسم التجارة الخارجية - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان- الدار المصرية اللبنانية - ١٩٩٤ - ص ٤٩ .
- ٦- كامل بكري (دكتور) ، محمود يونس (دكتور) - مقدمة في اقتصاديات التجارة الخارجية - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - ١٩٨٢ - ص ٦٩ .
- ٧- محمد حلمي الصيفي (دكتور) - بعض ملامح التجارة الخارجية المصرية للأسماك - مجلة العلوم وبحوث التنمية - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية - مجلد ٣٧- مارس ١٩٩٢ - ص ١٤٣ .
- ٨- محمد عبد العزيز عجيمة (دكتور) - الاقتصاد الدولي - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - ١٩٧٧ - ص ٦٩ .
- ٩- محمد السيد السيد حسين لابي - تحليل اقتصادي لسياسة تنمية الثروة السمكية المصرية - رسالة دكتوراه - قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة المنيا ١٩٩٥ - ص ١٣٤ .
- ١٠- سرحان احمد سليمان (دكتور) - التجارة الخارجية المصرية للمنتجات السمكية وتوزيعها الجغرافي ومؤشراتها الاقتصادية - مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية، المجلد (٦١) - العدد الخامس- أكتوبر ٢٠١٦ - ص ٧٧٠ .

- ١١- الغرفة التجارية بالشرقية - الادارة الاقتصادية - منظومة الأسماك وإمكانيات تحقيق الأمن الغذائي " في مصر (صيد- زراعة- تجارة- صناعة- تصدير) - يونيو ٢٠١٣ .
- ١٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - إحصاءات الإنتاج السمكي في جمهورية مصر العربية - أعداد مختلفة .
- ١٣- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - كتاب الاحصاءات السمكية السنوي - اعداد مختلفة .

An Economic Analysis Of The Egyptian Fish Foreign Trade

Summary

The study summarizes that despite the large size of the Egyptian fishery economic resources ,there's a deficit in the Egyptian fish trade balance due to the increase in the Egyptian fish imports and the decrease in the value of their exports which constitutes a burden on the balance of payments. This matter has a negative impact on Egypt's overall economic and social development plans.

The research aims to identify the current status of the Egyptian foreign trade; to assess the economic efficiency of the Egyptian foreign trade , and to develop a strategic vision to reduce the deficit in the Egyptian fish trade balance.

The study of the evolution of the quantity and the value of the ton of the Egyptian fish imports (from 1997 to 2015) shows that it has taken an increasing trend; on the other side the study of the evolution of the quantity and the value of the ton of the Egyptian fish exports shows that it also has taken an increasing trend.

The study of the economic efficiency of the Egyptian fish foreign trade(from 1997 to 2015) shows the following :-

- 1-The annual increase in the quantity and the value of the trade balance deficit ,constitutes a heavy burden on the balance of payments
- 2-Egypt's foreign trade conditions improved ,while the external trade conditions of Egypt's domestic fishery deteriorated ,which meant a decrease in the ability to import

the study concluded with some ways and means to reduce the value of the deficit in the Egyptian fish trade balance including:

- A) increasing local fish production
- B) establishing fish processing projects through the social solidarity fund
- c) switching to high value added fish production methods.